رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

رئيس لبناني حصرًا

تعددت المواصفات التي طرحت عن وجوب توافرها في رئيس الجمهورية المقبل، وذلك بتعدد القوى السياسية اللبنانية وحتى القوى الخارجية. لم يلحظ اللبنانيون ان في المواصفات المطروحة شيئا من السياسة يلاقي الاخرين على قاعدة العيش المشترك ومندرجات وثيقة الوفاق الوطني التي تنص على نهائية الكيان وعروبته بالمعنى الحضاري غير الايديولوجي. هذه القضية شكلت احد اساسات الحرب المشؤومة التي انطلقت منذ سبعينات القرن الماضي. القوى التي تطلق على نفسها تسمية "سيادية" تعتبر ان خصمها في الوطن هو من يخشى العدو الاسرائيلي واعتداءاته التي لا تتوقف في البر والجو، مع التشديد على ترسيم الحدود مع سوريا واعادة وصل ما انقطع مع المجتمعين العربي والدولي. اما القوى التي تطلق على ذاتها صفة "الممانعة"، فتطالب بمن "لا يطعنها في الظهر" مع وعد بمناقشة الاستراتيجيا الدفاعية. للامانة، كلا الفريقين محقان في ما ذهبا اليه. وهذا الكلام ليس توفيقيا، او يندرج في خانة التملص من الاجابة عن الاسئلة المطروحة وما تتضمن من هواجس منطقية. اما الاتكاء على الهواجس من دون اللجوء الى حوار جدي، فسيبقي لبنان واللبنانيين في دائرة الاخطار، ذلك ان الهواجس تحاكي الغرائز لا العقل. في الخلاصة، الفريق الاول يقف على نصف الحقيقة والواقع، كذلك يفعل الفريق الثاني.

هذه القراءة النصفية او المبتورة عند الفريقين، لن توصل لبنان الى مخرج للشغور الرئاسي بما هو فضيحة تؤدي الى افراغ موقع الرئاسة الاولى من مضمونها السياسي والدستوري، لأن المطلوب قراءة عقلانية لما يواجه البلد واهله من تحديات جدية. فالى المعضلات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والتربوية، هناك الموضوع الاهم المتمثل بالمفهوم "السيادي" كاطار يحمي الكيان، ذلك انه ليس عقلانيا على الاطلاق، جعل الجمهورية اللبنانية ارضا للاعتداءات الاسرائيلية، وعمرها من عمر هذا الكيان الذي نشأ على انقاض الشعب والحق الفلسطينيين. وما هو غير عقلاني ايضا ان يبقى لبنان ممرا للمهربين ومقرا دائما للنازحين وما يفرضه هذا الملف من اعباء ما عاد قادرا على تحملها.

ان المواصفات المطروحة، ومن الاطراف كلهم، هي موضوع احترام وتقدير. لكن ذلك لا يلغي تطوير الاطراف رؤيتهم في مقاربة ما هو مطروح على لبنان الان وعلى كل المستويات. هذا الادراك لحجم الازمة والانهيار اللذين نعيشهما، يعني في ما يعني ان المطلوب رئيس لبناني صاف، وبشروط لبنان حصرا لا بشروط الخارج الذي يستدعيه الجميع، وبولاءات متصلة بهويات مذهبية او عقائدية. هذه الصورة ليست في حاجة الى توضيح في ظل الاداء السياسي الذي ينتظر العالم، من اميركا الى فرنسا مرورا بالسعودية وايران وسوريا.

المعضلة التي نعيشها اليوم ما عادت تحتمل ترفا سياسيا، ولا حتى القبول بمخاوف متحجرة لا تذهب الى حوار وطني جدي ومسؤول، لا الى حوار يشتري الوقت لهذا الفريق او يبيعه الى ذاك الطرف. فما ينبغي ان يتوافر في الرئيس العتيد هو لبنانية صافية تأخذ في العقل والممارسة كل شيء، مع قدرة علمية على اتخاذ القرارات المناسبة في ادارة "المؤسسة السياسية" لمنع الاخطار الامنية والمعيشية والمجتمعية والخارجية عن اللبنانيين مجتمعين. اللبنانيون كلهم رهائن الازمتين السياسية والاقتصادية. ويفترض ان العيش الواحد الذي كنا فيه على امتداد قرون، ومنذ ما قبل قيام لبنان الكبير، يعني ان اي انتقاص من متانة لبنان السياسية والاقتصادية، انما يطاول اللبنانيين بصفتهم مواطنين لا ابناء طوائف ومذاهب وقبائل.

امام وضع كهذا، يبقى المطلوب رئيس جمهورية يقسم اليمين الدستورية، يقرأ الدستور، يعمل على تطبيقه بحذافيره مع شركائه في السلطة. عندها يحمي الوطن والمواطن ويفرض المواصفات المطلوبة لكل مواقع المسؤولية، فتنتظم المؤسسات، ويعود البلد الى مصاف الدول الحديثة والمتطورة.

إلى العدد المقبل